تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة

Financing the green economy and the requirements of sustainable development

* بلعيدي محمد[1]

[1] جامعة قسنطينة2 –عبد الحميد مهري (الجزائر)، mohamed.belaidi@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/12 تاريخ القبول: 2022/11/12 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

تبحث هذه الدراسة أساسا في إشكالية التمويل الأخضر الذي يكون من خلال تحليل الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة والقطاع المصرفي عن طريق أدوات السياسة المالية والنقدية لتوفير رؤوس الأموال المطلوبة واللازمة للمستثمرين في المجالات الخضراء، وبالتالي العمل على تسهيل عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، ومما سبق قوله يتوقف نجاح استراتيجية هذا الانتقال سواء في الجزائر أو في أي دولة أخرى بشكل رئيسي على مدى الالتزام الدائم للحكومات والأنظمة المصرفية، في تقديم الموارد المالية باستمرار وبدون انقطاع لأصحاب المشروعات الخضراء، والتي تكون إما في شكل إنفاق عام يتضمن إعانات وحوافز ودعم، أو تكون عبارة عن قروض تمنحها البنوك بأسعار فائدة مخفضة أو حتى معدومة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الحكومة، البنوك، الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر.

تصنيف JEL: B26، F63، G21، F64. .

Abstract:

This study mainly examines the problem of green finance, which consists of analyzing the role that the government and the banking sector must play through the tools of fiscal and monetary policy to provide the required and necessary capital to investors in green fields, and thus working to facilitate the process of transition to a green economy and achieve sustainable development. From what has been said, the success of this transition strategy, whether in Algeria or in any other country, depends mainly on the extent of the permanent commitment of governments and banking systems, to provide resources continuous and uninterrupted financial support to the owners of green projects, which either comes in the form of public expenditure comprising subsidies, incentives and support, or These are loans granted by banks at low or zero interest rates .

Key words: Sustainable development, government, banks, green economy, green finance.

Classification JEL: B26, F63, G21, F64.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

في ظل تكرر الأزمات المالية والغذائية والمناخية، برزت علاقة ارتباط قوية ووثيقة بين التمويل والاقتصاد الأخضر، وفي الوقت الحالي تزداد حاجة الدول ومن بينها الجزائر، إلى وضع السياسات الاقتصادية التي تسمح على المدى القريب إلى البعيد بالتحول نحو التنمية وخلق الوظائف الخضراء.

وفي الواقع يعني هذا من الناحية العملية قيام النظام المصرفي والحكومات وعلى رأسهما وزارات المالية والبنوك المركزية بصياغة وتنفيذ سياسات مالية ونقدية من أجل مضاعفة فرص الاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة، من خلال تقديم التمويل للمشروعات الخضراء ذات النفع الكبير على البيئة وصحة المجتمع على حد سواء، وفي هذا السياق سنتطرق من خلال الدراسة والتحليل إلى ماهية التمويل الأخضر الذي يكون عن طريق الميزانية العامة والوساطة المالية.

أهمية الدراسة:

وتظهر أهمية هذه الدراسة التي تبحث في مسألة الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- ✓ الاقتصاد الأخضر يعمل على توجيه النشاط الاقتصادي نحو مشروعات صديقة للبيئة.
- ✓ الاقتصاد الأخضر وسيلة فعالة للحفاظ على عناصر البيئة الأساسية المتمثلة في الماء والهواء والتراب.
- ✓ الاقتصاد الأخضر طريق واضح نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العناصر التالية:

- ✓ ماهية التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.
- ✓ طرق التمويل المصرفي التي تسمح بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- ✓ الأدوات المالية التي تستخدم من خلال الميزانية العامة لتحقيق التنمية الخضراء.
- ✓ مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر
- ✓ مجالات الاستثمار في الاقتصاد الاخضر في الجزائر

إشكالية الدراسة:

تتضح إشكالية الدراسة كون أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب مشاركة فعالة لكل من الحكومة والنظام المصرفي في توفير الأدوات المالية اللازمة كمنح القروض البنكية المنخفضة التكلفة وتقديم الإعفاءات الضريبية البيئية بغرض فسح المجال أمام إقامة المشاريع الخضراء التي تحد من انتشار التلوث البيئي، وبالتالي يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي طرق تمويل المشروعات الخضراء التي يجب أن تنتهجها الحكومات والأنظمة المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن مضاعفة التمويل الموجه للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة سوف يساهم بقوة في تجسيد الاقتصاد الأخضر سواء في الجزائر أو غيرها من الدول.

منهج الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، وهذا بغرض الوقوف بدقة على أهمية مشاركة الحكومات والأنظمة المصرفية في تمويل المشروعات الأكثر مساندة للبيئة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك " الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتالند في عام 1987.والذي نص بشكل أساسي على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (فاطمة ، 2016، ص 15)

وبالتالي فالمبدأ الأساسي للتنمية المستدامة عند كل الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية هو الحفاظ على التكامل البيئي والاجتماعي الموجود في الطبيعة دون تركيز سياسات الدول على لاهتمام فقط بإنتاج السلع والخدمات دون مراعاة جوانب الاستدامة في الموارد الطبيعية. (Emas, 2015, p. 3).

ومن ثم تؤكد التنمية المستدامة ما يعرف بالإنصاف بين الأجيال، إذ تؤكد أن نكون منصفين وعادلين في النظر إلى المستقبل عن طريق العمل والسعي إلى تحقيق هدف مفاده أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من مختلف الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثناه أو أفضل منه، وكذلك تعني التنمية المستدامة استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، فضلا عن الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الناضبة والتي يمكن أن تزول يوما ما، كالنفط والغاز، وعليه تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن الكامل بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يجب أن نتجه نحو حل مشاكل الناس الذين يعيشون في فقر مطلق لأن الفقر يضعف من إمكانات أفراد المجتمع في استخدام الموارد بأسلوب مستديم ويشدد الضغط على البيئة، وأن مستويات عالية من النشاطات الإنتاجية يمكن أن تتعايش مع الفقر الواسع ويمكن أن تهدر البيئة، لذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب أكثر من النمو، فهي تتطلب تغيير في مضمون النمو مما يجعله أقل كثافة من استخدام الموارد والطاقة ويجعل أثاره أكثر إنصافا وعدلا. (الجابري، 2012، ص 58)

وإجمالا يعود الفضل في وضع مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا، إلى الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن وذلك في إطار عملهما في البرنامج الذي يعود للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة إلى كلا من محبوب الحق وأمارتايا سن هي تنمية اقتصادية اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، فهي تجعل الإنسان منطلقها الأول وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن والمسيطر، وتنظر للطاقات المادية شرطا من شروط تحقيق التنمية المستدامة. (طارق عثمان، 2015، ص 63)

ومن التعريفات السابقة يظهر الفرق الواضح بين مصطلحات النمو والتنمية، والتنمية المستدامة.

حيث أن النمو يرتبط مباشرة بالارتفاع المتواصل للإنتاج المتعلق بالسلع والخدمات، والذي يزيد في دخل الفرد وثروته ويمثل في الغالب تزايد الناتج المحلي الخام معدل النمو الاقتصادي الإيجابي، أو بمعنى أخر فالنمو الاقتصادي هو تراكم رأس المال الذي يظهر عادة بعد مرور سنة مالية مما يعكس التغيير الحاصل في الناتج المحلي الخام.

بينما التنمية هي عملية شاملة وطويلة الأجل يرافقها تغيير في بنية الاقتصاد في كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في الاستثمار العام والخاص والذي تكون نتيجته في أخر المطاف تسجيل فائض في الميزانية العامة وميزان المدفوعات. أما التنمية المستدامة فهي مفهوم أوسع وأبلغ يعتمد في الأساس وبشكل رئيسي على ضمان استمرارية إنتاجية عوامل الإنتاج من رأسمال وموارد بشرية وطبيعية والتكنولوجيا والتقنيات، بدون إحداث أي ضرر أو فساد في عناصر البيئة. بالاعتماد على المفهوم العام للتنمية المستدامة والذي يرتكز على فكرة تحقيق التوازن الكامل بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق يمكن وضع الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم (1): التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف	نوع المنفعة	المسؤولية
عدم الإضرار بمقدرات الأجيال المقبلة	اقتصادية–اجتماعية	تلبية احتياجات الحيل الحالية بالقدر المطلوب من الموارد
استخدام موارد الطاقة المتجددة	اقتصادية	لا تنفذ وتتجدد باستمرار
حسن تسيير النفايات	بيئية	إيجاد الطرق والحلول المناسبة لتسيير النفايات بأقل خطورة وتأثير على البيئة والإنسان
عقلنه استخدام الموارد الناضبة	اقتصادية	استخدام عوائد الموارد الناضبة في نمو القطاعات الاستراتيجية الأخرى دون الإضرار بعناصر البيئة
حل مشكلة الفقر	اجتماعية–بيئية	وضع السياسات الكفيلة بالقضاء على الفقر لأنه يؤدي إلى استخدام الموارد بطرقة غير مستديمة مما يشكل خطر على البيئة

المصدر: من إعداد الباحث.

وتتكون التنمية المستدامة عموما من سبعة مفاهيم أساسية وهي كالتالي:

- ✓ الاعتماد المتبادل، وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- ✓ المواطنة والإشراف، وهي المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل.
- ✓ احتياجات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا يكون من خلال فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- ✓ التنوع، أي احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ جودة الحياة، والتي تنطلق من الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.
- ✓ عدم اليقين والاحتياط، بحيث يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف كذلك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.
- ✓ التغير المستدام، من خلال فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر. (فاطمة ، 2016، صفحة 15)

ولتوضيح مفاهيم التنمية المستدامة بشكل أدق نرفق الجدول أدناه:

الجدول رقم (2): تحليل المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.

نوع العلاقة	ضرورة تحديد طبيعة العلاقات المعقدة والمركبة التي تربط البيئة بالاقتصاد
مسؤولية الإفراد	واجب حماية عناصر البيئة الأساسية (الماء الهواء التراب)
حق أجيال المجتمعات القادمة في الرفاهية	الحفاظ على القدر الكافي من الموارد التي تلبي احتياجات المجتمعات القادمة
الاعتراف بالاختلاف	احترام الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكافة المجتمعات عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة
تحقيق المساواة	العمل على نشر العدالة بين كل مجتمعات العالم كعناصر مهمة لتحقيق التنمية المستدامة
ضرورة زيادة مستوى التعليم	تغيير أفكار ومعتقدات أفراد المجتمع بخصوص البيئة
تثمين الموارد المحدودة	للتأثير الايجابي على تغيير حياة المجتمعات الحالية والقادمة إلى الأفضل

المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يركز الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية حيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويشكل قطاع السلع والخدمات البيئية دون شك إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر، وليس بجديد من أن الغاية من بناء اقتصاد أخضر هي التنمية المستدامة ولكن بمقاربة مختلفة وتغيير في الأولويات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ استثمارات بيئية على المدى القريب.
- ✓ ثروات وفرص عمل وخدمات اجتماعية أفضل على المدى الطويل.
- ✓ معالجة أزمات عالمية متراكمة ومترابطة. (المجدلاني، 2010، صفحة 4،5)

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر علي الساحة خلال السنوات القليلة الماضية، ونوقشت فكرة الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتقليل الفقر، كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينشأ مع تحسن الوجود الإنساني والعدالة الاجتماعية، عن طريق تخفيض المخاطر البيئية، أما تعريفه البسيط فإنه هو الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، مع تدعيم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك . (خنفر، 2004، صفحة 55)

وحتى يتم استيعاب مفهوم الاقتصاد الأخضر يجب أن نبين ركائز بناءه لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشكل البياني المقابل:

الشكل رقم (1): ركائز بناء الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

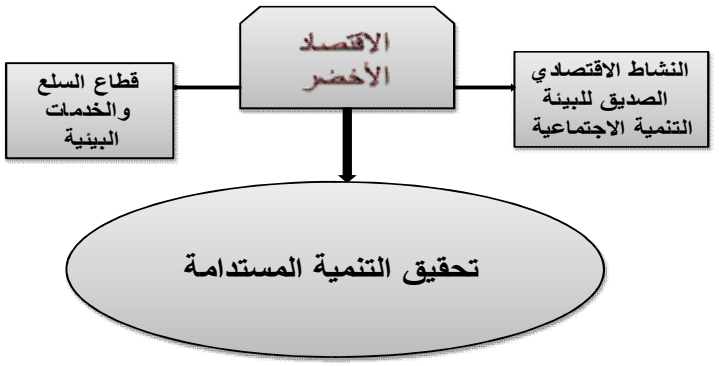

المصدر: من إعداد الباحث.

وإن الأساس المفاهيمي للاقتصاد الأخضر ينبني أيضا على تدارك الفصل بين التنمية الاقتصادية والسياسات البيئية بحيث يجب أن يتعايش الاقتصاد الأخضر مع مفاهيم التنمية المستدامة، وتهتم اقتصاديات الاقتصاد الأخضر بالنظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي (Lucien & Mark Andrew, p. 3) ومما سبق ذكره تظهر الفوائد الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الأخضر والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الفوائد الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

الفوائد الاقتصادية	الفوائد البيئية
كفاءة استخدام الموارد والطاقة	تخفيض المخاطر البيئية
ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة المساندة للبيئة	تخفيض انبعاث الكربون في الهواء
إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات البيئية	التقليل من تلوث عنصري الماء والتراب من خلال استبعد تأثير النفايات الصناعية والمنزلية
زيادة النمو في الدخل والتوظف	الحفاظ على التنوع البيولوجي
تحسين حالة الرفاهية البشرية	الحفاظ على التنوع لدى الكائنات الحية البرية والبحرية

المصدر: من إعداد الباحث.

ولقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا للاقتصاد الأخضر، بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات البيئية، ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة، ومن ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاث الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. (خنفر، 2004، صفحة 55).

المحور الثالث: دور النظام البنكي في تمويل لاقتصاد الأخضر

تمثل الصيرفة الخضراء اتجاها جديدا للصيرفة والذي يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة، فالصيرفة الخضراء تعمل على تحقيق النمو لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد ككل مع الحفاظ قدر المستطاع على سلامة البيئة وكذلك الالتزام بمعايير ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وبرزت أهمية الصيرفة الخضراء بعدما أدانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني البنوك بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع مما دفع المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الغير الهادفة للربح في مختلف أنحاء العالم إلى ممارسة الضغوط على البنوك من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في برامج الإقراض وأنشطتهم اليومية على نحو يؤكد مسئولية المصارف عن أعمالها. (البنك المركزي المصري، 2012، صفحة 2،5) والجدول المقابل يوضح دور البنوك داخل وخارج إطار الصيرفة الخضراء:

الجدول رقم (4): بروز دور البنوك داخل وخارج إطار الصيرفة الخضراء:

داخل إطار الصيرفة الخضراء	خارج إطار الصيرفة الخضراء
غياب مسئولية البنوك في حماية عناصر البيئة الأساسية الماء والهواء والتراب كونها مؤسسات تهدف فقط إلى تحقيق الربح فهي لا تراعي مسألة التوازن البئي والايكولوجي والبيولوجي	عمل البنوك على توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون
قيام البنوك بمنح تمويلات ضعيفة جدا للأفراد والشركات التي ترغب في الاستثمار في الطاقات المتجددة	حرص البنوك على إدماج الاعتبارات البيئية عند منح القروض
قيام البنوك بتمويل المشروعات الاقتصادية الصناعية الضخمة ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع	رفع تكلفة التمويل بالنسبة للمشروعات الصناعية التي استفادت من قروض بنكية سابقة في حالات ممارسة النشاط بدون احترام معايير الحفاظ على البيئة وصحة أفراد المجتمع

المصدر: من إعداد الباحث.

وقد تجسدت فكرة الصيرفة الخضراء عن طريق تبنى مجموعة متنوعة من المنتجات والأنشطة الجديدة، ويمكن في هذا المجال تعداد ثلاث آليات للصيرفة الخضراء وهي:

أولا: تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية

في السنوات القليلة الماضية، اتخذت البنوك تدابير لتقليل انبعاث الكربون وتحسين استهلاك الموارد الطبيعية، مما يقتضي تكييف للعمليات البنكية والبنية التحتية للمؤسسات على معايير جديدة صديقة للبيئة من بينها:

- ✓ المباني الخضراء أو بالأبنية المستدامة وهي تؤدي إلى عملية إنشاء مباني صديقة للبيئة واستخدام عمليات ذات كفاءة بيئية عالية في استخدام الموارد طيلة دورة حياة البناء، بدءا من تحديد الموقع والتصميم والتشغيل والترميم والصيانة، وحتى الهدم والترحيل، وتتكامل هذه المميزات مع دور المباني الخضراء في حماية صحة المواطنين فضلا عن المجتمعات المحلية المحيطة بها.

- ✓ العمليات البنكية الغير ورقية، بحيث تعزز الصيرفة الخضراء استخدام المعاملات غير الورقية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت مثل خدمات الرسائل القصيرة وماكينات الصراف الآلي، مما يؤدى إلى الحد من النفايات الورقية ويضمن إتمام المعاملات بشكل أسرع وأكثر أمنا، ويبرز دور العمليات البنكية غير الورقية كذلك عبر تقليل استخدام الأرشيف الورقي فضلا عن سهولة استرجاع البيانات وتبادلها.

- ✓ بنية تحتية خضراء، والذي يقتضي ضرورة وجود بنية تحتية صديقة للبيئة ذات نوعية وجودة عالية للأنظمة اللوجستية في قطاع الصيرفة على نحو يوفر مجموعة متكاملة من خدمات البنية التحتية التي تعزز استخدام الطاقة النظيفة، فوجود هذه البنية التحتية يضمن تحقيق العناصر الضرورية لبيئة نظيفة وصحية بشكل خاص ولتنمية مستدامة بشكل عام.

ثانيا: تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء

أي تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء التي تهدف إلى الحد، قدر الإمكان، من الآثار السلبية من أجل تعزيز التنمية المستدامة ومن أمثلة المنتجات التي وضعتها البنوك:

- ✓ البطاقات الخضراء والتي تمثل بطاقات الخصم والائتمان الخضراء وهي من أهم المنتجات المقدمة لتشجيع وتطوير الصيرفة الخضراء، وهي كذلك بطاقات صممت لدعم الأنشطة البيئية من خلال تخصيص نسبة تبرع للمنظمات غير الحكومية تساوى 0.5 % من كل عملية بنكية أدلى بها صاحب البطاقة.

- ✓ التمويل العقاري الأخضر ويتضمن قروض منخفضة التكلفة تقدم للعملاء الذين يعتزمون شراء منزل ذو الطاقة النظيفة أو الاستثمار في الأجهزة الموفرة للطاقة المتجددة، مما يساعد في التقليل من انبعاث الكربون الضار بسلامة عناصر البيئة، ويمكن للمصارف أيضا اختيار دعم التمويل العقاري الأخضر من خلال تغطية تكاليف ومصاريف التحول من منزل تقليدي إلى منزل صديق للبيئة.

- ✓ قروض تمويل السيارات الخضراء وهي القروض الموجهة لتشجيع شراء السيارات التي تعمل بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة، وقد زاد حجم هذه القروض في الآونة الأخيرة خاصة في قارتي أوروبا وأستراليا.

- ✓ التمويل متناهي الصغر ففي الآونة الأخيرة، أتاحت بعض البنوك الفرصة لدعم الأفراد القليلة فرصهم في الحصول على التمويل، عن طريق تزويدهم بالقروض متناهية الصغر لتمويل مشاريع بيئية، مثل منشآت الطاقة الشمسية ومحطات إعادة التدوير.
- ✓ المنتجات غير الورقية حيث تعمل البنوك في الوقت الحالي على تشجيع العملاء من أشخاص طبيعية على استخدام بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان بدلا من الشيكات البنكية والاستعلام عن البيانات الكترونية بدلا من النسخ الورقية.

ثالثا: توعية وتدريب الجهات المعنية

حيث يتطلب تحقيق هذه الألية الترويج للمنتجات الصديقة للبيئة والذي يستلزم، التسويق الفعال لخلق الوعي اللازم للعاملين في القطاع المصرفي وكذلك للعملاء من أجل نشر ثقافة الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- ✓ التسويق الأخضر الذي يشبه التسويق التقليدي مع التركيز بوجه خاص على المنتجات المالية الخضراء، مثل القروض التي تمول التكنولوجيا النظيفة، والاستراتيجيات البيئية، مثل برامج كفاءة الطاقة وإدارة النفايات، والتي تعمل على تحسين أداء البنوك البيئي وكذلك كسب الثقة، ونشر الوعي الثقافي.
- ✓ نشر الوعي بشأن الآثار البيئية من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية، والندوات الثقافية التي تسلط الضوء على الأثر البيئي والاجتماعي المباشر وغير المباشر لكافة الأنشطة. الاقتصادية التي تقوم بها الشركات خاصة في القطاع الصناعي (البنك المركزي المصري، 2012، صفحة 5،2) والشكل رقم2 يوضح بالتدقيق آليات البنوك لتجسيد الصيرفة الخضراء:

الشكل رقم (2) آليات تجسيد الصيرفة الخضراء لتحقيق الاقتصاد الأخضر.

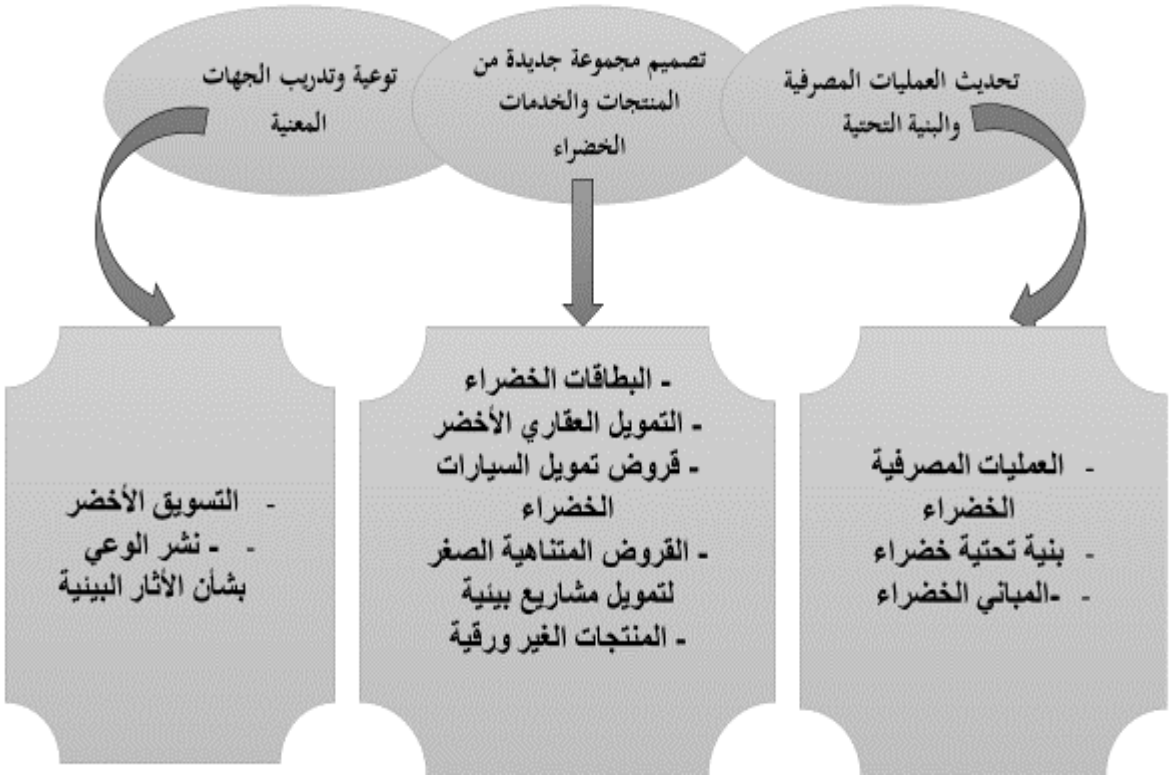

المصدر: من إعداد الباحث.

ويستدعي الأمر اليوم مجموعة من أدوات السياسة النقدية الجديدة لكي تشمل طيفا واسعا من الاحتياجات، من التمويل البنكي التقليدي للمشاريع الخضراء كحقول طواحين الهواء إلى قروض الائتمان الصغيرة للمجتمعات الريفية لإيجاد مناخ استثمار ملائم في مجالات الاقتصاد الأخضر، وفي هذا السياق يجب أن يترافق أي نوع من التمويل البنكي التقليدي بمجموعة خاصة به من الشروط والمجازفات والمكافآت لفائدة الاستثمار الأخضر وفي مختلف القطاعات. (منظمة الأمم المتحدة، 2009، ص 5)

وفي واقع الأمر يواجه المستثمرون في المشروعات الخضراء نوعين من العوائق، حيث يصادقون عوائق على مستوى السياسات الدولية مثل تلك التي ترد في اتفاقات التجارة الدولية، وأخرى تنشأ على مستوى السياسات والتشريعات والأنظمة المحلية الوطنية. (منظمة الأمم المتحدة، 2009، صفحة 5)

الشكل رقم (3): تمويل المشروعات الخضراء من خلال الشراكة بين البنوك العامة والخاصة.

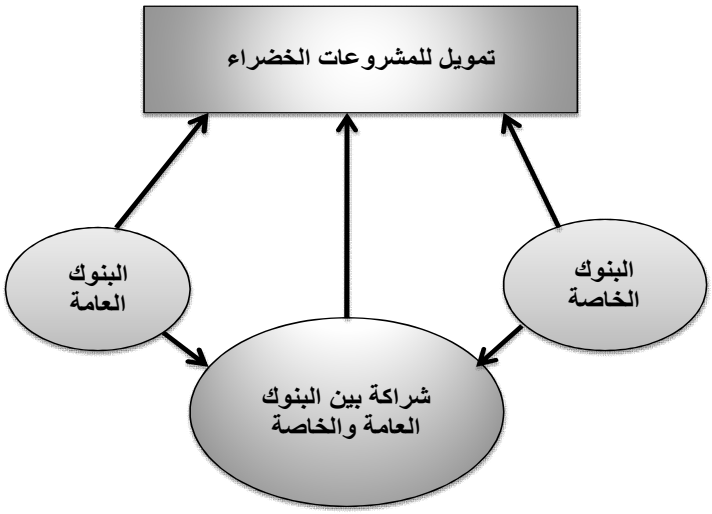

المصدر: من إعداد الباحث.

وما زالت المصارف المصدر الرئيسي لتمويل الشركات، مع أن قطاع البنوك لا يؤدي دورا كبيرا في تحفيز التنمية الاقتصادية ويتسم هذا القطاع بالتحفظ نسبيا في إقراض المشاريع الخاصة، لاسيما في البلدان التي تهيمن فيها الدولة على قطاع البنوك ، وحتى في إطار عمليات الخصخصة يبقى نصيب الحكومة في ملكية البنوك أعلى مما هو عليه في بلدان مماثلة، وبما أن قطاع التمويل الخاص قد يغرق في الأزمات فكيف يمكن للحكومات تيسير المزيد من هذا النوع من الاستثمار الأخضر، و إن باستطاعة القطاع العام أن يوفر الضمانات اللازمة للقروض الخاصة، ولعل من الحوافز الهامة الأخرى هي عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن شأن تضافر التمويل العام والخاص أن يؤدي دورا مهما في تحفيز الاستثمار الأخضر في المستقبل. (منظمة الأمم المتحدة، 2009، ص 5)

وبناءا على المضمون السابق الذكر تظهر الكثير من تقارير الهيئات المالية والبيئية الدولية الحجم الضئيل للتمويل البنكي في الدول العربية بما فيها الجزائر، والموجه نحو المشاريع الخضراء.

وفي هذا الإطار يوضح الجدول رقم 5 ميزات القروض الاستهلاكية على المنتجات الخضراء من ناحية وميزات القروض الاستثمارية للمشروعات الخضراء من ناحية أخرى في المنظومة البنكية العربية:

الجدول رقم (5): ضآلة التمويل الأخضر في الدول العربية

ميزات القروض الاستهلاكية على المنتجات الخضراء	ميزات القروض الاستثمارية للمشروعات الخضراء
قلة طلب الأفراد والمؤسسات على القروض الموجهة لاستهلاك المنتجات الخضراء	يترتب على منح القروض للمشروعات الخضراء الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك درجة عالية من المخاطر
ارتفاع معدلات الفائدة ومبلغ الضمان للقرض الاستهلاكي المتعلق بالمنتجات الخضراء	عجز الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطلب قروضا ضخمة لتمويل المشروعات الخضراء عن تقديم الضمانات الكافية للبنوك
ارتفاع أسعار أغلب المنتجات الخضراء في السوق ما يجعل البنوك تتردد في منح قرض استهلاكي لاقتنائها	ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك في إطار المشروعات الخضراء

المصدر: من إعداد الباحث.

ولا تعرف الدول العربية ومن بينها الجزائر سوى التمويل التقليدي وبالحجم الكبير، ويعود هذا الوضع إلى عدم التوعية بمفهوم التمويل الأخضر وهو ما يؤدي إلى طلب محدود على هذا المنتج من قبل المستهلكين المحتملين، ويؤدي من جهة أخرى إلى إبداء البنوك اهتماما محدودا بقضية المخاطر، وإذا ما حللنا مثلا مسألة تطبيقات الطاقة المستدامة، نجد أن لهذه التطبيقات أسعارا مرتفعة لتنمية أسواقها وأن تكاليف المعاملات الأولية مرتفعة جدا هي الأخرى، ومن ثم فمن الواضح أن المؤسسات المالية تتردد بعض الشيء في استحداث أدوات مالية جديدة ما لم يطرأ أي تطور جديد في هذا القطاع سواء من حيث المنتجات الجديدة أو الضمانات، وإن هذا القطاع بحاجة إلى تنميته، إلا أن الاستثمار في المراحل المبكرة من عمل تجاري كهذا يحمل درجة عالية من المخاطر الظاهرة نظرا لإمكانية الفشل، وتجد البنوك نفسها مدفوعة إلى التعويض عن هذه المخاطر بمعدلات فائدة مرتفعة وشروط مقيدة كثيرا ما تعوق تنفيذ مشاريع سليمة اقتصاديا. (الأمم المتحدة، 2011، ص 12)

المحور الرابع: دور الحكومة في تمويل لاقتصاد الأخضر:

لقد تم تحديد الدور الجديد للدولة في ظل العولمة والذي يتمثل أساسا في مكافحة الفقر بجميع أشكاله من خلال وضع سياسات وأجهزة لحماية الطبقة الضعيفة في المجتمع، والذي يكون عن طريق العمل على زيادة حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو المناطق الفقيرة. بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال ضمان تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

فإذا سلمنا بأنه يفترض بالقطاع العام قيادة تحول الاقتصاد إلى اقتصاديات خضراء، فمن المهم إعطاء تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الوزارات المعنية بهذه العملية، لاسيما وزارات المالية، التي تعتبر من المؤسسات الاستراتيجية، ومع أن وزارات المالية توفر إطار الميزانية العامة الذي يمكن من خلاله لوزارات التخطيط والوزارات القطاعية إعداد خططها الإنمائية الوطنية، فمن الضروري لها أيضا أن تستجيب لتغير الأولويات والنهج في التنمية الذي يظهر خلال مناقشات التخطيط والتنفيذ على مستوى القطاعات، ويتيح ذلك فرصة لوزارات المالية

لاستحداث أدوات مالية مبتكرة أو اقتراح آليات تمويل بديلة قادرة على دعم تحقيق الأهداف الإنمائية الآخذة بالتغير، ويمكن لهذه العملية أن تبني على الخبرة المحلية أو أن تستفيد من فرص التمويل الدولية أو الإقليمية من أجل دعم مسارات التنمية الخضراء أو الأكثر اخضرارا، ويمكن بذلك لهذه الوزارات أن تشيع بيئة مواتية لتطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر المؤكدة أو المعززة لمبادئ التنمية المستدامة والالتزامات بتحقيقها. (الأمم المتحدة، 2011، ص 9)

الجدول رقم (6): دور المالية العامة في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الضرائب والتكاليف البيئية	الإعانات المالية	الرسوم البيئية والحوافز الخضراء
فرض الضرائب البيئية على كل الذين يتسببون في تلويث عناصر البيئة من الأفراد والشركات	إلغاء الإعانات المالية المقدمة للشركات المستهلكة للوقود الأحفوري في إطار تخفيض تكلفة الإنتاج	فرض رسوم على الخدمات البيئية التي تقدمها الدولة للإفراد والشركات
الغاء التكاليف البيئية من ضمن الصحن الضريبي	تقليص الدعم المالي الممنوح للأسر في إطار استهلاك الطاقة التقليدية	تقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات التي تستخدم الطاقات المتجددة
عدم احتواء أسعار السلع والخدمات للضريبة البيئية	إلغاء الدعم المالي الممنوح للأسر الغنية المستهلكة للطاقة التقليدية	فرض الغرامات على المشروعات التي تستخدم مواد غير مرغوب فيها للبيئة
تزويد الخزينة العمومية بموارد مالية إضافية تسمح للدولة باقتناء أو صناعة أجهزة لحماية البيئة من التلوث	إلغاء المنح النقدية المباشرة والإعفاءات الضريبية وضمانات القروض على كل النشاطات الاقتصادية الغير مساندة للبيئة	تقديم الإعفاءات الضريبية للشركات التي تدعم البحث والتطوير والابتكار في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء

المصدر: من إعداد الباحث.

أولا: الضريبة البيئية والرسوم البيئية:

ولقد أخذت العديد من الدول بمبدأ فرض **الضريبة البيئية** وخاصة بعد عقد العديد من المؤتمرات الدولية حول البيئة وخاصة مؤتمر "**كيوتو**" في اليابان عام 1997 والذي تم فيه إقرار فرض الضريبة الخضراء أو "ضريبة التنمية المستدامة "كأسلوب للحد من التلوث البيئي وكعقاب المؤسسات والأفراد الذين يقومون بتلويث البيئة، ويمكن تعريف الضريبة البيئية على أنها كل الضرائب والرسوم التي تفرض من قبل الدولة على الجهات المسببة للتلوث، وتشكل هذه الضريبة حوالي 7% من إجمالي الضرائب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و11% من إجمالي الضرائب في النرويج مثلا، وقد حددت عددا من الأدوات لفرض هذه الضريبة بحيث تعتبر هذه الضريبة :

- ✓ وسيلة لدمج التكاليف البيئية ضمن أسعار السلع والخدمات.
- ✓ وسيلة عقابية مالية تفرض على المتسببين في التلوث وذلك بهدف التقليل منه.
- ✓ وسيلة لنشر ثقافة المحافظة على البيئة والحد من الأنشطة الخطرة والمضرة بالبيئة.
- ✓ وسيلة لتوفير بيئة صحية للمجتمع وحماية البيئة والمحافظة عليها.
- ✓ وسيلة لتوفير موارد مالية لتحسين وشراء مستلزمات حماية البيئة. (النويران، 2015، ص 14)

ويشكل فرض الضرائب أداة يمكن للحكومات استخدامها في مجال التمويل الأخضر. فخطط فرض الضرائب البيئية تساعد في تحديد السعر الصحيح، وهو ما يشكل شرطا مواتيا لتنمية الاقتصاد الأخضر، وتشمل أفضل الممارسات في مجال تصميم أشكال مختلفة من فرض الضرائب البيئية، الضرائب على التخلص من النفايات ومن مياه المجاري، والضرائب على الكربون، وما إلى ذلك. ويمكن توجيه عائدات الضرائب عبر الصناديق البيئية الوطنية بغية استخدامها على نحو فعال. (الأمم المتحدة، 2011، ص 9)

وهناك بعض المشكلات التي ترافق الحكومات بفرض الضرائب البيئية ومن هذه المشاكل:

- ✓ صعوبة تحديد مقدار الضريبة الواجب تحصيلها نظرا لصعوبة تقدير الملوثات الخارجة من الصناعة أي صعوبة تقدير حجم المخالفات أو الضرر على البيئة.
- ✓ في حال رفع مقدار هذه الضريبة فإن هذا الأمر يحفز المؤسسات على التهرب الضريبي.
- ✓ في بعض الحالات يقوم المنتج بنقل العبء الضريبي للمستهلك فيقل تأثيرها عليه.
- ✓ صعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب الحكومية خاصة مع انتشار البيروقراطية والفساد الإداري في الأجهزة الحكومية.

لذا يجب على الحكومة أن تجعل من هذه الضرائب أكثر مرونة وفقا لنوع النفايات والمنطقة الجغرافية التي حصل فيها التلوث، ومقدار كلفة إزالة التلوث الخارج بالإضافة لضرورة استخدام حصيلة الضريبة في شراء المعدات المستخدمة في تنقية البيئة. (النويران، 2015، ص 15،16)

أما **الرسوم البيئية** فهي عبارة عن رسوم تحصلها الدولة في الغالب مقابل ما توفره من خدمات بيئية خاصة تستخدم فيها تقنيات السلامة المختلفة وذلك لتطوير البيئة، فتحصل مقابل ذلك على رسوم تفرض على المستفيدين من تلك الخدمات، مثل رسوم تنقية المياه والرسوم الخاصة بالصرف الصحي، وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية على أن نجاح تلك الإجراءات في الحفاظ على البيئة يعتمد على نطاق واسع على اختيار توليفة من كل ما سبق من السياسات. (النويران، 2015، ص 17)

ثانيا: الإعانات المالية والحوافز الخضراء:

يمكن اعتبار أن الإعانات المالية تمثل الوجه الآخر من الضرائب البيئية، فإذا كانت الضرائب البيئية، كما رأينا، قادرة على أداء دور هام في تشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإن الإعانات المالية قد تجعل التنمية الخضراء تتعرض لمخاطر تحقيق أهدافها، وهناك عدد من الإعانات المالية الضارة الموجودة فعلا في هيكل السياسات المالية لمعظم الدول، ومن الأمثلة على الحالات التي يمكن فيها الوقوف على الآثار السلبية للإعانات المالية هو ما يلي:

- ✓ الوجود المستمر للإعانات المالية للوقود الأحفوري التي تمنع نمو الطاقات المتجددة، إذ تنفق الدول أموالا ضخمة من الايرادات العامة على إعانات مالية غير فعالة لدعم الوقود الأحفوري، وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن الإعانات المالية لدعم الوقود الأحفوري بلغت 557 مليار دولار عام 2008 ، أي ما يناهز 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي الدول الناشئة والنامية، يكون الدافع لتقديم الإعانات المالية لدعم أسعار غاز البترول المسال والكهرباء مستندا عادة إلى أساس الإنصاف لأنها تمنح الأسر الفقيرة القدرة على الحصول على احتياجاتها الأساسية، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الأسر ذات الدخل المرتفع هي التي تجني بشكل رئيسي الفوائد الناجمة عن معظم الإعانات المالية المقدمة لدعم الوقود في البلدان الناشئة والنامية، وتشكل الزراعة مجالا آخر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإعانات المالية، فحجم الإعانات الزراعية مثلا مؤشر على ذلك ولاسيما في البلدان المتقدمة النمو، ولكن بغية تشجيع أشكال الزراعة المستدامة يتعين إدخال إصلاحات على الإعانات المالية المقدمة لدعم المدخلات الصناعية بما يتيح لمدخلات الزراعة العضوية أن تصبح أكثر تنافسية وفي متناول القسم الأكبر من المنتجين، وحجم الإعانات المالية المقدمة على الصعيد العالمي دعما لصيد

الأسماك ذو دلالة هو أيضا إذ تتراوح قيمتها بين 15 مليار و 35 مليار دولار أمريكي سنويا، وهي تشمل أساليب كالمنح النقدية المباشرة والإعفاءات الضريبية وضمانات القروض، إلا أن المشكلة الرئيسية قائمة على افتراض أن بعض هذه الإعانات تشجع ممارسات الصيد الرشيد، في حين أن معظمها في الواقع يسهم بشكل مباشر في الإفراط في صيد الأسماك، وعليه، ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد النظر في مجمل مجموعة الإعانات المالية من أجل تجنب الآثار الضارة وضمان إنفاذ مبدأ "**الملوث يدفع** " إنفاذا تاما بغية الترويج لاحتساب التكاليف البيئية ضمن الأسعار. (الأمم المتحدة، 2011، ص 11)

وعلى صعيد أخر تساعد الحوافز الخضراء في تصحيح تعثر الأسواق وفي تشجيع استثمارات القطاع الخاص في المجالات الخضراء، وهي يمكن أن تتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى إنشاء الصناعات الخضراء الوليدة وبقائها على المدى القصير، ومن التدابير الرئيسية الواجب تطبيقها لتسهيل الاستثمار فرض التعريفات المميزة أي تشجيع للانتقال من الكهرباء إلى مصادر الطاقة المتجددة، والإقراض الأخضر، والإعانات المالية للتكنولوجيا الخضراء، ودعم البحث والتطوير، والخطط الابتكارية كالدفع لقاء الخدمات البيئية، ويمكن للحكومات أيضا أن تقدم إعانات مالية مباشرة لتحريك السوق أو لتغطية مخاطر الاستثمار الأخضر، وفي ما يتصل بالحوافز الضريبية، ويمكننا ذكر أيضا الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الضريبية وعوامل الاستهلاك المعجل، وتعتبر هذه التدابير أدوات مالية مباشرة ويمكن أن تكون مصممة لتقديم حوافز إيجابية مستندة إلى آليات السوق، وفي الواقع، يمكن للدول أن تؤثر على الاستثمارات بشكل مباشر من خلال تقديم إعفاءات ضريبية تستهدف مشاريع محددة أو فرض ضرائب بشكل غرامات على المشاريع غير المرغوب فيها. (الأمم المتحدة، 2011، ص 12،11)

وإجمالا يمكن تلخيص المزايا الضريبية الممنوحة لتشجيع الاستثمار الأخضر فيما يلي:

- ✓ منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة باستيراد الأجهزة وأدوات الإنتاج التي تدخل في عمليات الاستثمار الأخضر.
- ✓ إعفاء المشاريع الاستثمارية الخضراء من الضريبة على أرباح الشركات.

المحور الخامس: مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في الجزائر

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة

1-المؤشرات الاجتماعية:

ونعني بها تحقيق المساواة الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذلك محاربة الفقر وفي هذا السياق تعتمد الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على المؤشرات الاجتماعية التالية:

- ✓ **معدل البطالة:** ويقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل وأجبروا على البطالة وهم في سن العمل، ويتم قياسه بنسبة مئوية من السكان الناشطين، وحسب بيانات صندوق النقد الدولي فقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر 13.4 بالمئة، وترتفع هذه النسبة في أوساط الشباب إلى 20 بالمئة.
- ✓ **العمر المتوقع عند الولادة:** ويقصد به عدد الأعوام لدى الذكور والاناث والتي يمكن أن يبقوا فيها على قيد الحياة، حسب بيان وزارة الصحة فقد قدر معدل العمر المتوقع في الجزائر سنة 2021، بـ 78 سنة.
- ✓ **معدل المواليد لكل (1000نسمة) السكان:** ويقصد به نسبة المواليد الذين بقوا على قيد لكل 1000نسمة، ووفقا للبيانات الإحصائية للدوان الوطني للإحصاء، فقد تم سنة 2020 تسجيل 263000 ولادة ميتة، مقابل 992000 ولادة حية وكذا 283000 زواج موثق.

- ✓ **معدل الخصوبة الكلي:** ويقصد به متوسط عدد الأولاد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترة الانجاب في حال ما إذا كانت المرأة سوف تبقى على قيد الحياة تلك الفترة مقارنة بمعدل الخصوبة لكل امرأة لسنة معينة بطفل لكل امرأة. وقد واصل مؤشر معدل الخصوبة الكلي لدى النساء المتزوجات في سن الانجاب تراجعا، حيث بلغ 2.9 طفل لكل امرأة سنة 2020. وهذا حسب بيانات واحصائيات البنك الدولي.

2-المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل من ناحية، البنية الاقتصادية والتي يتم قياسها من خلال معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي، وحصيلة التجارة الخارجية، والدين الخارجي والداخلي، والهبات والمساعدات التي تقدمها الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى طرق الإنتاج والاستهلاك والتي يتم قياسها من خلال معرفة حجم كافة الموارد المستخدمة في الإنتاج، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة. وفي هذا الإطار تستعمل الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة المؤشرات الاقتصادية التالية:

- ✓ **مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي:** ويقصد به اجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية مقسوما على العدد الإجمالي للسكان حيث يعكس هذا المقياس مستوى أداء الاقتصاد الوطني وبلوغه للمراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، حيث إن أحدث قيمة لمعدل نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2020 بلغ 3306.90 دولار أمريكي، وهذا حسب احصائيات البنك الدولي.
- ✓ **معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي:** والذي يتم قياسه من خلال حاصل قسمة الفرق بين حجم الناتج الداخلي لسنة N وحجم الناتج الداخلي لسنة N-1 مقسوما على حجم الناتج الداخلي لسنة N ومضروبا في 100. ويعكس معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة، ووفق بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقد بلغ معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي الجزائري سنة 2020 حوالي -5.10 بالمئة.
- ✓ **مؤشرالميزان التجاري:** وهو المؤشر الذي يقيس قدرة الدولة على الادخار بالعملة الاجنبية من خلال زيادة حجم صادراتها على ما تستورده من سلع من الاسواق التجارية الخارجية، وحسب بنك الجزائر فإن عجز الميزان التجاري قد انتقل من 10.504 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2020إلى 1.571مليار دولار في سبتمبر2021 .
- ✓ **نسبة الدين الخارجي من إجمالي الناتج الداخلي:** وهو المؤشر الذي يقيس قدرة الدولة الائتمانية اتجاه الدائنين من دول ومؤسسات مالية دولية، والمعروف أن أي زيادة في هذه النسبة سوف تستنزف زيادة مماثلة في الدخل الوطني. ولقد بلغت هذه النسبة 2.19 بالمئة في سنة 2021. وهذا حسب احصائيات بنك الجزائر المستمدة من النشرة الثلاثية، للثلاثي الاخير من سنة 2021.
- ✓ **معدل التضخم:** وهو المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك وهو يقيس مدى ارتفاع وانخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو في أغلب الاحيان يقيس قدرة الدولة على الانتاج فكلما زاد الانتاج عن كتلة النقود المتداولة في السوق انخفضت الأسعار والعكس صحيح. وبلغ معدل التضخم سنة 2022 بـ 7.7 %. حسب البنك الدولي.

3-المؤشرات البيئية:

وتشمل طرق معالجة تلوث الهواء وحماية التربة من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر وإزالة المناطق الرعوية وحرق الغابات، وإقامة المناطق الحضرية والصناعية على أراضي الزراعية، وكذلك حماية مختلف المسطحات المائية والبحرية من التلوث، مع حماية الكائنات الحية التي تعيش فيها، وفي هذا المضمون تعتمد الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على المؤشرات البيئية التالية:

- ✓ **نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية:** وهي نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المساحة الاجمالية، أي الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة. وتحتل الجزائر بالفعل على الخارطة رقعة معتبرة، غير أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة جدا، فهي حوالي 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة، أي: 3.3 بالمئة من المساحة الكلية (من أجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بأكثر من 40مليون هكتار).
- ✓ **نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية:** وهي نسبة الأراضي الغابية إلى المساحة الاجمالية والتي تحتوي على غطاء من الأشجار والنباتات. وحسب إحصائيات البنك الدولي فقد بلغت مساحة الغابات في الجزائر 19490 كيلو متر مربع أي ما نسبته 0.81 بالمئة من المساحة الكلية.
- ✓ **أنواع الثدييات المهددة بالانقراض:** الكائنات الحية التي تعيش في البرية والمسطحات المائية والبحرية والغابات، فلقد شهدت سنة 2020 بروز ثلاثة حيوانات مهددة بالانقراض في الجزائر وبعضها ظن العلماء أنه انقرض، وهي ابن أوى الذهبي أو الذئب الذهبي وحيوان الزردي والفهد الصحراوي والضبع المخطط.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

ومن أبرز الخصائص التي تمتاز بها التنمية المستدامة هو نسج علاقات بين العديد من الركائز التي تمثل في نفس الوقت أبعاد التنمية المستدامة وهي كالتالي:

1-البعد الاقتصادي:

ويهتم بالوصول للرفاهية الاقتصادية إلى أعلى مستوى للمجتمع الجزائري مقرونة بتحسين الوضعية الصحية، مع استمرار هذه الرفاهية إلى أجيال أخرى من خلال العمل لحل المشكلات الاقتصادية لاسيما تلك المتعلقة بالحفاظ على الماء لتحقيق التطور السريع في إنتاجية قطاع الفلاحة، والتنمية الريفية والحضرية، وبلوغ مستوى أمن من الاكتفاء الذاتي والتصدير. مما يزيد من كفاءة الاقتصاد الوطني على النمو وخلق الوظائف الجديدة، بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل الوطني، الأمر الذي سوف ينعكس على المستوى العام لمعيشة المواطن والقضاء على مظاهر الفقر.

2-البعد الاجتماعي:

ويهتم بتحقيق العدالة في تقديم الحاجات الاجتماعية والعامة للمواطن الجزائري بدون تمييز، والذي يعني توزيع متكافئ لمخرجات التنمية، مما يرسخ مبدأ تكافئ الفرص بين كل أفراد المجتمع، ولعل من أهم الحاجات الاجتماعية هو تأمين وصول المياه الصالحة للشرب لكافة المواطنين والسقي لصغار المزارعين والموالين في كل مناطق الوطن، بالإضافة إلى توفير السكن اللائق للأغلبية السكان بتكاليف منخفضة. وعلى صعيد أخر تمثل الحاجات العامة للأفراد توفير نسيج من المؤسسات التي تضمن العمل، والتعليم، والعلاج، مع الدفاع عن حقوق المواطن وتمكينه من المشاركة في بناء مجتمع يمتلك القرار في كل ما يتعلق بمسيرته التنموية في إطار التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

3-البعد البيئي:

ويهتم هذا البعد بالمحافظة على عناصر البيئة الأساسية من التلوث والوقوف ضد استنزافها خاصة العناصر التي تتميز بعدم التجدد، وتتمثل هذه العناصر في الموارد الطبيعية التي تتوافر في إقليم الدولة الجزائرية وفي الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والثروة البحرية وموارد المياه والطاقة والمناجم، حيث يجب ضمان وترشيد الاستخدام المستدام لها والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

وانطلاقا من مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وأبعادها، تحصلت الجزائر على مؤشر قيمته 71.7/100 سمح لها باحتلال المرتبة 53 ضمن الترتيب العالمي فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهذا حسب تقرير التنمية المستدامة 2019. والذي اعتمد أكثر على معطيات البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للعمل واليونيسيف، ويشير تحليل نتائج هذا التقرير إلى أن الجزائر قد بلغت مستويات مقبولة في مجال تحقيق هدف التنمية المستدامة الأول (مكافحة الفقر) و الهدف الثاني (الصناعة و الابتكار و المنشآت) و هي بصدد احراز تقدم معتدل فيما يخص هدف التنمية المستدامة الثالث (الصحة) و كذا الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) و السادس (الماء النقي و التطهير) و الهدف السابع (الطاقة النظيفة بكلفة معقولة).

ثالثا: الاقتصاد الأخضر

وعن الاقتصاد الأخضر بالجزائر، فإنها قد باشرت عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تطوير فروع الاقتصاد الأخضر حيث شجع المخطط الخماسي الممتد ما بين 2015-2019 على الاستثمار في القطاعات المستوعبة للاقتصاد الأخضر، الزراعة، المياه، وإعادة التدوير واسترجاع النفايات، والصناعة والسياحة، ويعكس المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية الأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، والتي بدورها ستعمل على توجيه النشاط الاقتصادي نحو تنفيذ المشروعات التي تتوافق مع معايير الاقتصاد الأخضر من خلال ثلاثة برامج وهي:

- ✓ استدامة الموارد المائية.
- ✓ المحافظة على التربة ومكافحة التصحر.
- ✓ حماية النظم الإيكولوجية.

وقد تم تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية وفق إجراءات تهدف إلى التوجه مرحليا نحو الاقتصاد الأخضر، وفي هذا الإطار تم انشاء المؤسسات التالية:

- ✓ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
- ✓ الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.
- ✓ المركز الوطني للتدريب البيئي .
- ✓ المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف.
- ✓ شبكة رصد نوعية الهواء.
- ✓ وكالة الحوض المائي والمكتب الوطني للصرف الصحي.
- ✓ المكتب الوطني للري والصرف.
- ✓ الشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب.

خلاصة:

عموما في الجزائر أو في الدول المهتمة بمسألة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال دراستنا لكيفية مشاركة الحكومات والأنظمة المصرفية في تمويل المشروعات الخضراء لمواجهة التحديات البيئية، يمكن استخلاص النتائج التالية

- ✓ ضرورة قيام البنوك بتمويل للمشروعات المستخدمة للطاقات المتجددة بقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات معدلات منخفضة التكلفة.
- ✓ الزامية منح القروض البنكية للشركات التي تحترم المعايير البيئية في نشاطها الاقتصادي.
- ✓ ضرورة رفع تكلفة التمويل البنكي للشركات الصناعية التي تمارس نشاطات اقتصادية ملوثة لعناصر البيئة من ماء وهواء وتراب.
- ✓ ضرورة قيام وزارة المالية بفرض ضرائب بيئية على كل الشركات المنشئة لمشكلات فقدان التوازن البيئي وصحة الإنسان.
- ✓ ضرورة قيام وزارة المالية بمنح الإعفاءات الضريبية لكل الشركات الناشطة في مجال الاقتصاد الأخضر والتي تستخدم الطاقات المتجددة.
- ✓ إلغاء كل الإعانات المالية المقدمة للشركات التي لا تستخدم الطاقات المتجددة.

ولكن في الأصل يتوقف التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مشاركة فعالة من طرف الحكومات والأنظمة المصرفية وعلى رأسها البنوك المركزية، لذلك وفي هذا الإطار أصبحت الصيرفة الخضراء الطريق الوحيد الواجب انتهاجه من طرف البنوك العمومية والخاصة، فالصيرفة الخضراء لن تكون لها مكان إلا من خلال عمل البنوك أكثر فأكثر على تسهيل وتوفير القروض البنكية المنخفضة التكلفة أو المعدومة للمشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة النظيفة. ومن جهة أخرى فإن الدور الذي يجب أن تلعبه وتؤديه وزارات المالية بخصوص التمويل الأخضر يجب أن يهدف كذلك إلى الحد من التلوث البيئي عبر توجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الخضراء، لذلك يستلزم منها على الدوام تجنيد كل لأدوات المالية المتمثلة أساسا في الضرائب البيئية والإعانات المالية والرسوم البيئية والحوافز الخضراء.

9. قائمة المراجع:

1. Emas, R. (2015), The Concept of Sustainable Development : Definition and Defining Principles, United Nations'Global Sustainable Development Report, this research briefly reviews the concepts, components, and principles of sustainable development, Récupéré sur file:///C:/Users/MY%20COMPUTER/Downloads/2015_SD_concept_definiton_rev.pdf

2. النويران، ث. (2015). السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئية. مؤتمر أمن وحماية البيئة، (p14). المملكة العربية السعودية.

3. خنفر، ع. (2004). الاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر. مجلة أسيوط للدراسات البيئية (39). Récupéré sur http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes39_article5.pdf

4. مبارك فاطمة. (2016). التنمية المستدامة أصلها ونشأتها. مجلة بين المدن الإلكترونية (13)، صفحة 15. تم الاسترداد من https://ecat.ae/Uploads/EMagazine/Issue_13/ar/PDF/3.pdf .

5. Lucien, G., & Mark Andrew, M. (s.d.). The global green economy: à review of concepts, definitions, measurement méthodologies and their interactions, Geo Geography and Environment, 4, p. 3. Récupéré sur file:///C:/Users/MY%20COMPUTER/Downloads/Georgeson_et_al-2017-Geo-_Geography_and_Environment.pdf

6. الأمم المتحدة. (2011). التمويل الأخضر للمنطقة العربية ورقة بحثية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا الاسكوا.

7. البنك المركزي المصري. (2012). المعهد المصرفي المصري. الصيرفة الخضراء (4).

8. الجابري، ع. (2012). دور الدولة في تحقق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن. الأردن: دار دجلة.

9. المجدلاني، ر. (2010). مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار لمفاهيمي الجهود العالمية وقصص النجاح. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا . Récupéré sur http://css.escwa.org.lb/sdpd/1390/1-RoulaMajdalani.pdf

10. طارق عثمان، ا. (2015). العولمة والتنمية الاقتصادية. الأردن: دار المنهل.

11. منظمة الأمم المتحدة. (2009). البرنامج الإقليمي للدول العربية، الاستثمار في منشئات الأعمال الخضراء وتمويلها، الدولي. المؤتمر العام الدورة الثالثة عشرة (p. 5). مركز فيينا . Récupéré sur https://www.unido.org/sites/default/files/2009-11/A_Arab_Ebook_0.pdf